



د.مظهر محمد صالح*: مآزق الليبرالية الجديدة والنافذة الرقابية الرقمية للعملة الاجنبية في العراق .

1- تمهيد :

لم يستطع العراق امام استمرار عزلته بعد العام 2003 عن اسواق العالم الاول الا الاندماج بالأسواق الاقليمية وتحمل مشكلات الوضع الاقليمي الحالي مع استمرار تحمل البلاد الكثير من مخلفات الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة وآثار التغيرات والتبدلات الاقليمية وحسب طبيعة المسرح السياسي الجديد في الشرق الاوسط .

لما تقدم، فقد اصبح من الواضح ان الليبرالية الجديدة العالمية بدأت دخول طور الانغلاق التدريجي وتصعيد ظاهرة (مراقبة الاموال ولوائح الامتثال المصرفية والضريبية المتشددة) عن طريق تعظيم قيود واجراءات التحويل الخارجي وحركة رؤوس الاموال وتوجهاتها من منطلق مكافحة غسل الاموال و التي اخذت تضيق من اتجاهات العولمة المالية منذ انطلاقتها في بداية العقد الاخيرين من القرن الماضي.

في وقت مازال فيه العراق يواجه مفترق طرق اخر هو: اما الانسجام مع حركة انغلاق الليبرالية الجديدة الآخذة في التصعيد مع تحمل اشكاليات ذيول الفصل السابع المفروض عليه بموجب قرار مجلس الامن رقم 1483 في ايار 2003 او عد الاستمرار في الشكل الليبرالي الذي وضعت ترتيباته الاقتصادية والمالية في الانفتاح الاقتصادي منذ عام 2003 كتحصيل حاصل بكونه وسيلة للتخفيف من وطأة القيود الدولية غير المباشرة المفروضة على العراق والتي مازالت ذيولها فاعلة حتى اللحظة

وفي الاحوال كافة انها حيرة العراق Iraqi dilemma بين تطبيق الليبرالية الوطنية الجديدة التي فرضت عليه حرية انسياب امواله نحو الخارج وهو ما يزال يتمتع بقايا وذيول الفصل السابع وبين العودة الى مركزية اقتصادية ذات سيطرة عالية على تحركات رأس المال المتدفق الى خارج البلاد وبما يتلائم وتوجهات الرأسمالية العالمية وتحولاتها الى مرحلة ما بعد الليبرالية الجديدة .وهي تتمحور في ترسيخ حالة (أشكال من الحمائية الوطنية) مجدداً وفرض الانضباط على حركة رؤوس الاموال العالمية ضمن مسالك النظام المالي الدولي الجديد. وهي مرحلة ما بعد الليبرالية الجديدة بركست -او انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي والتبدلات في طبيعة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية /نافتا وغيرها من مظاهر الحروب التجارية مع الصين وحرب الغاز في اورواسيا ،فبالرغم من ذلك فإنها مازالت عولمة



اوراق بحثية في السياسة النقدية

عابرة للأسواق والسيادة ولكنها بدأت تسير ضمن ممرات ومسالك احادية شديدة الرقابة عالية القيود يفرضها المركز الرأسمالي المهيمن (المتروبوليتان) والمُنظم للرأسمالية المالية العالمية.

وعليه فقد بدأ المركز الرأسمالي بتطبيق مبادئ و قيود رقابية مركزية عالية الامتثال compliance و الإفصاح وقوية الانضباط ، في مقدمتها تجميد الاموال موضوع الشك أي كان مصدرها او مصادرة تحركات راس المال وإخضاع النظامين المالي والمصرفي في العالم الى سيطرة معلوماتية شديدة الرقابة، وهو ما يقوم به حالياً مكتب السيطرة على الموجودات الأجنبية في خزانة الولايات المتحدة الامريكية OFAC ونظيره في الاتحاد الاوروي.

2- من الطبيعي ان ما يحصل من ارتفاع في سعر الصرف لمصلحة الدولار في بلادنا اليوم ليس ناجماً عن مشكلة في كفاية الاحتياطيات الاجنبية بكونها قوة تدخل في سوق الصرف وقدرتها في توفير عرض كافي لتلبية الطلب على النقد الأجنبي . فان صافي احتياطيات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية التي بلغت في الوقت الحاضر مع احتياطيات الحكومة ما يزيد على ٩٠ مليار دولار وهي الاعلى في تاريخ العراق المالي و اعلى ايضا في مستويات كفاءتها .اذ تغطي الاحتياطيات الاجنبية المذكورة ، قيمة النقد الوطني المصدر الى التداول بنحو (مره ونصف) كما تغطي تلك الاحتياطيات حوالي ٢٠ شهر استيرادي في حين ان المعيار العالمي لا يتعدى ٣ - ٦ اشهر كحد اقصى.

ان ما حصل من ارتفاعات في سعر الصرف لمصلحة الدولار في الآونة الاخيرة هي ظاهرة وقتية املتتها ظروف تنظيمية في اجراءات تسيير طلبات التحويل الخارجي (التي تتقدم بها المصارف المحلية) على العملة الاجنبية . اذ تم العمل (بمنصة الكترونية) متقدمة تربط طلب التحويلات من جانب المصارف المحلية مع المراسلين من المصارف الدولية وهيئات الامتثال العالمية ذات العلاقة في آن واحد . واثناء البدء بالتجريب خلال المدة الماضية (وفي مرحلة تقديم طلبات على العملة الاجنبية من جانب المصارف الاهلية بغية تحويلها الى مراسلهم حول العالم) اتضح ان ثمة قصور ونواقص معلوماتية لا تتفق وحوكمة تدفق التحويلات عبر النظام المصرفي العالمي الامر الذي اعاد بعضها من جديد او تم رفضها او تجميدها لاستكمال متطلبات التقديم القياسية واتباع الاسس المعيارية في الافصاح عن جهة المستفيد النهائي وغيرها من شروط الافصاح والامتثال المصرفي.

لذا فان الاجراءات الجديدة قد فرضت قيد او انضباط على عرض العملة الاجنبية بشكل مؤقت ، ما يتطلب فترة تكيف حتى تمارس المصارف الاهلية قواعد الامتثال العالمية في التحويل لمصلحة المستفيدين من عمليات تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص.



اوراق بحثية في السياسة النقدية

لذا تتأصل المشكلة في تنظيم عرض العملة الاجنبية وليس في نقص العملة الاجنبية التي هي كما ذكرنا آنفاً وفيرة واكثر كفاءة . وبذلك فان الامر يتطلب شي من الوقت لإعادة تنظيم الطلبات واتساقها مع المتطلبات العالمية للتحويل عبر المنصة الرقمية التي امست تمثل الاداة الجديدة في التعاطي مع نافذة البنك المركزي العراقي لبيع وشراء العملة الاجنبية.

فمبيعات نافذة البنك المركزي العراقي تلبى الطلب على العملة الاجنبية بالكامل بعد ان تتقدم بها المصارف الاهلية بالإنابة عن زبائن المصرف من التجار وغيرهم وهو يمثل طلب على سلع وخدمات ومنافع أجنبية. اذ تبلغ نسبة الطلبات على التحويل الخارجي بالدولار الى المصارف الاجنبية المراسلة ٩٣٪ من اجمالي الطلب على النقد الاجنبي من نافذة البنك المركزي والمحولة الى المصارف المذكورة في الخارج لتسديد فواتير الاستيرادات او ما يسمى بتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص trade finance .

لذا فان تقلب سعر الصرف الحالي هو ناجم عن مشكلة تطبيقية فنية بحتة وليست تقييدية في اجراءات التحويل الخارجي كسياسة نقدية عبر المنصة الرقمية .

3- ان الاستمرار بالإجراءات الرقابية الحالية قد غيب تماماً ليبرالية التحويل الخارجي التي نصت عليها احكام المادة ٢٨ من قانون البنك المركزي العراقي النافذ رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ . وهذا يقودنا اذا ما استمر الامر بالعودة الى القيود الرقابية المفروضة على التحويل الخارجي والمعمول بها سابقا بموجب قانون البنك المركزي الملغي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ ولكن بمرونة نسبية تمارس اليوم عن طريق الرقابة الدولية لعمليات الصرف الخارجي، وعلى وفق سياسة تحويل خارجي تعتمد على منصة رقمية digital platform كما ذكرنا تمارس آلياتها ووظائفها بسياسة يمكن ان نسميه اصطلاحاً: Digitalisation of trial foreign exchange policy and error

اي رقمنة سياسة التحويل الخارجي المعتمدة على مبدأ (التجربة والخطأ) في تنفيذ المعاملات المصرفية المتعلقة بتمويل التجارة الخارجية للقطاع الاهلي. وهي طريقة في الرقابة على تنفيذ معاملات التحويل الخارجي (بأسلوب التجربة والخطأ) تمثل في الوقت نفسه عملية لا تنتهي ولا تسفر عن إجابة "صحيحة" ، بل هي فقط تحصيل إجابات أفضل بشكل هامشي بين الحين والآخر .

لقد اعتمد البنك الاحتياطي الفيديرالي الامريكي منذ اسابيع نظاما الكترونيا لتعقب التحويلات بعملة الدولار من خلال نافذة البنك المركزي لبيع وشراء العملة الاجنبية ، اذ تشكل تلك التحويلات قرابة ٩٣٪ من اجمالي الطلب على النقد الاجنبي من تلك النافذة ، واللافت ان ٨٠٪ من تلك التحويلات تتركز بالغالب بعدد محدود من مصارف دولة عربية واحدة. ويتولى النظام الرقمي المتقدم الجديد



اوراق بحثية في السياسة النقدية

تدقيق الحوالات لغاية المستفيد شبه النهائي وهو نظام مرتبط رقمياً بين البنك المركزي العراقي والبنك الاحتياطي الفيدرالي والمصارف الخارجية المراسلة. اذ يتم التعقب الرقمي من خلال حركة رسائل التحويل الخارجي swifts ليتولى النظام الرقمي اجراءات القبول او الرفض او التجميد لأية حوالة يشتبه بها وتخص اشخاصا طبيعية ومعنوية . وبهذا تراكمت المعاملات المرفوضة في هذا النظام بنسبة بين 20 - 30 % من صفقات التحويل الخارجي اليومية والتي يتم تغذيتها من نافذة البنك المركزي العراقي للعملة الاجنبية.

4- مما تقدم يمكن الاستنتاج ان اسباب ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار في السوق الموازية للصرف parallel market يعود الى دور التطبيقات الرقمية الاخيرة التي اخذ البنك الاحتياطي الفيدرالي يتعاطى بموجبها مع التحويلات بعملة الدولار الامريكي و الخاصة بالحوالات الخارجية ، حيث كان اولها ايقاف عمل اربعة مصارف محلية من التحويل الخارجي او تنفيذ الحوالات الخارجية. و لكون ان العراق بلد يتمتع بانكشاف تجاري عالي ويعتمد نشاطه الاقتصادي الداخلي على الاستيراد من الخارج (من المدخلات و السلع النهائية واللوازم) فقد اصبحت الحوالات و الارصدة الخارجية شحيحة في الظرف الرقابي الرقمي الراهن ، فضلاً عن وجود التزامات مختلفة للمستوردين من القطاع الخاص يتوجب تسديدها لتسهيل تدفق مستورداتهم السلعية الى البلاد مما اضطرهم الى التحويل الى الخارج عبر تسديدات السوق الثانوية او الموازية تحت اي سعر للصرف لتسوية التزاماتهم الخارجية. منوهين ان ظروف من اللايقين uncertainty قد دفعت بعض رجال الاعمال والمستوردين بابتعاد ارصدة من الخارج لقاء تسويات داخلية (وهي عملية اشبه بعمليات الاستيراد بدون تحويل خارجي التي تؤدي عادة الى هيمنة دالة عرض موازية للعملة الاجنبية مولدة بطبيعتها للارتفاعات السعرية و للتوقعات التضخمية inflation expectations) تحت طائلة القلق من استمرار الاجراءات الخاصة بالبنك الاحتياطي الفيدرالي و التي قد تؤدي الى شحة وجود ارصدة دولاريه متاحة في الخارج في قادم الايام.

وهكذا بدء الانحراف بين السعر المركزي الرسمي للصرف والسعر الموازي لسوق الصرف يتعدى القاعدة المعيارية المقبولة البالغة ٢% و باتت اسعار صرف الدينار في السوق الموازية تقترب من ٣% و باتجاه التصاعد في الفروقات السعرية جراء حصول فائض متراكم من الطلب على العملة الاجنبية . excess demand

5- ختاماً، تتابع السلطة النقدية الموقف بدقة وتسعى الى تلبية الطلب المرغوب على العملة الاجنبية بشكل منتظم دون ان تتلبسه عوائق طارئة سواء اكانت في الامتثال او الاسس القانونية التي فرضتها المنصة الرقمية لنافذة التحويل الخارجي.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

اوراق بحثية في السياسة النقدية

(*) باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي، نائب محافظ البنك المركزي الأسبق، عضو مجلس إدارة البنك المركزي والمستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر.
15 كانون اول 2022

[Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين](http://www.iraqieconomists.net)